



المجلس التنفيذي
الدورة العادية الخامسة عشرة
سرت، الجماهيرية العظمى، 24-30 يونيو 2009

—

EX.CL/512 (XV)
ADD.4

إنشاء الوكالة الأفريقية لحماية
المياه الإقليمية والاقتصادية للبلدان الأفريقية
(بند اقترحه الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى)

—

طلب الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

إدراج بند على جدول أعمال الدورة الثالثة عشر لمؤتمر الاتحاد الأفريقي بعنوان

"الوكالة الأفريقية لحماية المياه الإقليمية والاقتصادية للدول الأفريقية"

(فرونتركس أفريقي)

أولاً: عنوان البند المقترح إدراجه:

استناداً إلى الفقرة الفرعية (2/د) من المادة الثامنة من قواعد إجراءات مؤتمر الاتحاد الأفريقي، تطلب الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى أن يدرج على جدول أعمال الدورة العادية الثالثة عشر لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في شهر (يوليو) 2009 بندا بعنوان "إنشاء الوكالة الأفريقية لحماية الحدود البحرية للدول الأفريقية (فرونتركس أفريقي)".

ثانياً: المذكرة الشارحة لأسباب إدراج البند:

ينص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في مادته الثالثة الفقرة (ج) على التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ودعا في الفقرة (د) لاتخاذ مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك للقارة وشعوبها والدفاع عنها، ونص في الفقرة (ط) من نفس المادة على تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي.

ولتحقيق هذه الغايات قامت أجهزة الاتحاد الأفريقي بالعديد من التدابير المشتركة الهادفة إلى الدفاع عن مصالح القارة على مختلف المستويات والعمل من أجل استغلال

الموارد التي تزرع بها المياه الأفريقية سعياً للرفع من مستوى حياة شعوبها، ورغم ذلك فإن الموارد التي تزرع بها المحيطات والبحار التي تطل عليها الدول الأفريقية ما زالت عرضة للنهب وللانتهاك والتعدي والاستغلال الجائر من طرف الغير لهذه الموارد، مما أدى إلى حرمان الشعوب الأفريقية من تلك الخيرات وإلى نزوب الكثير منها، الأمر الذي أصبح يتطلب التصدي لها باتخاذ قرارات شجاعة وجريئة لوضع حد لأطماع الدول الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات التي ما زالت تستنبح تلك المياه وتستغل ثرواتها التي تشكل أحد مصادر الرزق لسكان المناطق الساحلية في القارة الذين كثيراً ما عبّروا عن احتجاجاتهم التي تصاعدت، فيما بعد وأدت إلى ظهور ما يسمى بالقرصنة واختطاف سفن الصيد واحتجاز طواقمها وتحميلهم مسؤولية نهب ثروات مناطقهم التي تعد مصدر عيش لهم وأحد الشروط اللازمة لإنهاء الجوع واستئصال شأفة الفقر.

وبهدف حماية المياه الاقتصادية الأفريقية وإنهاء الاستغلال الجائر وغير المشروع لمواردها وتنظيم عملية استغلال هذه الموارد لصالح سكان المناطق الساحلية وبقية شعوب القارة، فإن أفريقيا في حاجة إلى أداة فاعلة ترقى إلى مستوى تطلعات هذه الشعوب لحماية مياهها وثروات مناطقها الاقتصادية، ومن هذا المنطلق فإن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تقترح إنشاء هذه الأداة "الوكالة الأفريقية لحماية المياه الإقليمية والاقتصادية للدول الأفريقية" يحدد كيفية تشكيلها ومهامها بروتوكول يعد لهذا الغرض، ومن بين المهام التي يمكن أن تتناط بهذه الوكالة ما يلي:

1- توفير الحماية للمياه الإقليمية والاقتصادية للدول الأفريقية والحيلولة دون التعدي عليها، ومنع الاستغلال الجائر لثرواتها إعمالاً بمبدأ سيادة الدول على مناطقها الاقتصادية والمحافظة على ما بها من ثروات، التي نص عليها قانون البحار.

2- تنسيق جهود الدول الأفريقية للمحافظة على الموارد السمكية والطبيعية في مناطقها، ووضع ضوابط لاستغلالها من قبل الغير وفقا لمعايير عادلة متفق عليها.

3- العمل على إقامة نظام إنذار مبكر لإشعار الدول الأعضاء بانتهاكات مياها الإقليمية والاقتصادية واستغلال ثرواتها.

4- وضع وتنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي في مجال الإدارة المشتركة للموارد البحرية الأفريقية.

5- تقديم المساعدة للدول الأعضاء في مجال تدريب منتسبي مؤسساتها المعنية بإدارة وحماية المناطق البحرية واستغلال موارد مياها الإقليمية والاقتصادية، وإعداد الدراسات والبحوث لتطوير قدراتها في هذه المجالات.

6- تقديم المساعدة للدول الأعضاء في الظروف التي تتطلب الدعم الفني والميداني للتصدي لأي انتهاكات لمياها الإقليمية الاقتصادية.

7- وأن تكون هذه الوكالة تبع مجلس الدفاع الأفريقي حين إنشائه.

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وهي تنطلق من عوامل الحرص الشديد كغيرها من دول القارة بضرورة تطوير الجهود لحماية الموارد البحرية لأفريقيا والمحافظة عليها، فإنها تعرض هذا المقترح تدفعها إلى ذلك الإرادة السياسية الأفريقية الواعية العازمة على التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه القارة، وحرصها على استغلال ما تزخر به مياها من الموارد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير حياة أفضل لشعوبها.